ثلاثون عاما

صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799, London NW2 9PL
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 361 فبراير 2013 م،ربيع الاول- ربيع الثاني 1434

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

تباشير النصر تلوح بصمود الشعب في الذكرى الثانية للثورة المظفرة

مع اقتراب الذكرى الثانية لثورة شعب البحرين توضحت حقائق عديدة لدى الجهات الداعمة لنظام القمع الخليفي، وبدأت تباشير التغيير السياسي على المستوى الدولي لغير صالح نظام الاستبداد. انها حقائق كشفت الستار عنها دماء الشهداء وجراح الضحايا وأهات الثاكلات، ولن يستطيع احد بعد اليوم التعتيم عليها لان حبل الكذب قصير، ولا يحيق المكر السيء الا بأهله. من هذه الحقائق ان ثورة الشعب هذه المرة ليست سحابة عابرة ما تلبث ان تزول، بل انها طوفان سياسي يستهدف الظالمين ولا يدع منهم احدا. ولذلك فشلت كافة التدخلات الاجنبية التي تسلحت حتى رأسها باحدث السلاح، وعجزت عن كسر شوكة شعب ثار من اجل الكرامة والقضاء على اوضاع استثنائية استمرت طويلا وحان الوقت لازالتها. وثاني الحقائق ان الشعوب لا تهزم، وان غلبت على امرها مرة او مرتين فانها ما تلبث ان تستعيد قوتها وقوامها وتكتسح الطغاة الذين تسببوا في مآسيها. فقوة الارادة لدى الجيل الذي فتح عينيه على الظلم الذي لا يطاق اكبر من ان يستطيع الظالمون القضاء عليها. الحقيقة الثالثة ان المتجبرين يحفرون قبورهم بايديهم ويساعدون خصومهم على انفسهم بسياساتهم المنحرفة التي تستفز المواطنين وتخيرهم بين العبودية والاستشهاد. وعندها تتساوى قيمة الموت والحياة، فيصبح العيش غير ذي قيمة، ويتسابق الشباب لتسجيل المواقف من اجل ان تتحرر عقولهم وارواحهم فيستعيدون حياتهم التي سلبهم الطغاة اياها. رابع الحقائق ان القمع سلاح ضعيف لا يصمد امام ارادة الجماهير، وسرعان ما يكل هذا السلاح ويصبح غير ذي جدوى، بينما يساهم في شحذ همم ضحاياه لينقضوا على قاتليهم بفتوة الشباب وعزم الابطال. وعندما يبطش الطاغية يفقد اهم سلاح لديه، فيصبح الموت امرا مستساغا فلا يعود رادعا عن الحركة او الهروب من الزحف الثوري. ولذلك فشل الخليفيون ومعهم السعوديون والبريطانيون في النيل من ارادة شعب البحرين الحر الأبي الذي يواصل ثورته بدون تراجع او خوف.

الذكرى الثانية للثورة محطة اخرى اصبحت كافة قوى المعارضة تستعد لها بحماس غير مسبوق. هذا الحماس تجسد بعد ان يئست الجمعيات السياسية من قدرة الطريق السياسي على حل مشكلات البلد خصوصا في ما يتعلق بالحكم ونظامه. يضاف الى ذلك ان العصابة الخليفية ارتكبت خطأ استراتيجيا عندما رفضت منح هذه الجمعيات التي تعمل ضمن قوانينها اي تنازل او تطوير ولو محدود في نمط الحكم الخليفي، وبذلك افقدتها دعم الشارع، فاضطرت لاتخاذ مواقف وسياسات تبدو تقترب تدريجيا مما يطرحه الثوار وقادة الشعب المرتهنون في طوامير التعذيب الخليفية. وحتى الآن لا تبدو الجمعيات السياسية قادرة على التفاوض مع العصابة الخليفية التي ترفض ان تحاور الشعب، لاسباب عديدة: اولها ان الحوار يعني التساوي في الموقف، وان الشعب يقف على قدم المساواة مع العائلة الخليفية، الامر الذي ترفضه عقلية الاحتلال وملكية الارض ومن عليها. ثانيا: ان اي حوار يتطلب تنازلا من الطرفين، وهذا يعني، من وجهة نظر العصابة الخليفية، انها ستكون مرغمة على التنازل عن بعض صلاحياتها ومواقع رموزها، الامر الذي تعتبره خطا أحمر ومن شأنه ان يؤدي الى تلاشي سلطتها وسقوط حكمها تدريجيا. ثالثا: ان اي حوار سيكون ضربة موجعة للعصابات التي كونتها العصابة الخليفية لدعمها وخدعتها بان الخليفيين انتصروا في المعركة وان الثورة هزمت وانتهت، وان مصير الجلادين والبلطجية والعملاء لن يتأثر. رابعا: ان الحوار يعني الموافقة سلفا على بعض مباديء العدالة الانتقالية ومن بينها محاكمة مرتكبي جرائم التعذيب ومن بينهم عدد من الرموز الخليفية، والقتل واستعادة الاملاك المنهوبة من الشعب، وكلها قضايا، لو تحققت، ستصيب الحكم الخليفي في مقتل، لان ذلك يعني هزيمة منكرة للعصابة الحاكمة. لهذه الاسباب مجتمعة لن يكون هناك حوار حقيقي ابدا في المستقبل المنظور. وتجدر الاشارة الى ان الاعلان عن "الحوار" جاء على لسان واحد من اقبح الوزراء الخليفيين، وأكثرهم ظلما واجراما. فهو الذي ساق مئات البحرانيين

التتمة صفحة (8)

استشهد في 25 يناير الطفل قاسم حبيب جعفر الذي لم يتجاوز عمره الثماني سنوات، من منطقة كرباباد بعد استنشاقه كميات كبيرة من الغازات الكيماوية السامة. ففي اليوم السابق اعتدت مرتزقة العصابة الخليفية على المنطقة وامطرتها بوابل من مسيلات الدموع والغازات السامة، الامر الذي ادى الى اصابة العديد من المواطنين، نساء ورجالا واطفالا. وحضر آلاف البحرانيين مراسم التشييع التي رفع المشاركون فيها شعارات الثورة وفي مقدمتها "يسقط حمد"، "الشعب يريد اسقاط النظام".

استشهد في 12 يناير الحاج حبيب ابراهيم من منطقة المالكية، وهو رجل مسن تجاوز الثمانين من العمر. استنشق كميات كبيرة من الغاز ات الكيماوية السامة التي اطلقتها قوات العدو الخليفي بالقرب من منزله، فلم يبق بعدها طويلا، واستسلم للموت، فكانت الشهادة بانتظاره. وكان موكب تشييعه مهيبا، حيث ردد المشيعون شعارات الوطن، وفي مقدمتها" يسقط حمد".

في 24 يناير تمكن تسعة من السجناء البحرانيين من الهروب من زنزاناتهم بمركز التعذيب بالحوض الجاف، بعد ان أزاحوا جهاز مكيف الهواء واعدوه لساعة الصفر. واستطاع الابطال الذين كانوا يموتون كل يوم مرتين على ايدي المحتلين الخليفيين والسعوديين، الفرار من غرف التعذيب، وذلك في غفلة من سجانيهم. وكان هؤلاء قد تعرضوا لتعذيب وحشي بدون رحمة بهدف الحصول منهم على اعترافات تدينهم بقتل احد المرتزقة. واكد الثوار ان حالة التمرد ضد النظام واجهزته ستتصاعد في الفترة المقبلة، وان سياسة الابادة التي تنتهجها العصابة الخليفية قد انتهت الى الابد.

اعلن ثوارُ البحرين عن اطلاقِ سلسلة جديدةٍ من فعاليات بنك الكرامة- تمهيدا للإضراب الشّعبيّ يوْم الرّابع عُشر مِن فِبراير المُجيد ، وتأكيداً على مُشاركةِ مُختلِفِ القطاعاتِ العُماليّةِ وعلى رأسها عُمّال القطاعِ المصرفيّ في إضراب الكرامة. وقالوا : اننا نهدِفُ من مشروعِنا هذا إلى مساندة إضراب الكرامة في شلّ الحركةُ الماليّةُ والإقتِصاديّةُ، وتقليل سُيولةِ المصارِفِ المحلّيّةِ إلى أدْنى حدّ مُمكِنٍ في فترةٍ زمنيّة قياسيّة، وتحويل أصولُ القطاعِ المصرفيّ الخليفي إلى نقدٍ سائِلٍ يسحبُهُ العملاء، والإخلال بأداء سوَق البحرين للأوراق الماليّةُ (البورصة). والإخلال بحركةِ تدويلِ الأموال داخِلِ منظومة الإقتِصاد الخليفي، وتشكيل ضغطٍ شعبي عارم على النّظامِ. ونوْضحُ أن مشروع بنكِ الكرامةِ المُساندِ للإضراب الشّعبيّ سيَنطلِقُ في جولتيْنِ متتاليتيْنِ : الأولى : سُحُبُ الأموال مِن المصارِفِ يوْميّ السّادسِ والسّابعِ مِن فِبراير 2013م والجولةُ الثّانية : التّوقّفُ عن إجراء المعامِلاتِ المصرفيّةِ يوْميّ الثّالِثِ عُشر والرّابِعِ عُشر مِن فِبراير 2013م

منظمات: الأحكام ضد زعماء انتفاضة البحرين تظهر عجز المحاكم عن حماية الحقوق

قالت منظمات دولية لحقوق الإنسان إن تأييد محكمة التمييز في البحرين هذا الأسبوع أحكام السجن التي صدرت على 13 من زعماء المحتجين البحرينيين يظهر أن النظام القضائي في البحرين معيب وعاجز عن حماية الحقوق الأساسية.

وأيدت محكمة التمييز البحرينية يوم الاثنين أحكاما تراوحت بين السجن خمس سنوات والسجن مدى الحياة كانت قد أصدرتها في البداية محكمة عسكرية في يونيو حزيران عام 2011 على زعماء الاحتجاجات في حكم من الممكن أن يسبب المزيد من الاضطرابات.

وأشعلت قضية البحرين انتقادات دولية ودعا مسؤولون امريكيون إلى تبرئة المتهمين للمساعدة على إعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش التي تتخذ من نيويورك مقرا إن تحقيقها الخاص أظهر ان الأدلة المقدمة ضد المدانين تستند إلى تصريحات عامة دعوا فيها فقط للإصلاحات وإلى اعترافات تم الحصول عليها قسرا فيما يبدو.

وقال جو ستورك نائب مدير الشرق الاوسط في هيومن رايتس ووتش "هذه الأحكام المحيرة في هذه القضايا لم تذكر ولا جريمة جنائية واحدة واضحة بل أشارت إلى التصريحات التي ادلى بها المتهمون والاجتماعات التي حضروها ودعواتهم لاحتجاجات سلمية في الشوارع في فبراير ومارس 2011." ومضى يقول "أثبتت محكمة التمييز البحرينية عجزها عن حماية الحقوق الأساسية جدا التي يكفلها دستور البحرين والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها البلاد."

وتقول الحكومة إن محاكم البحرين مستقلة لكن عائلة آل خليفة السنية الحاكمة تشغل كبرى المناصب الحكومية بما في ذلك وزارة العدل ومناصب رئيسية في القضاء.

ويرأس أحد أفراد آل خليفة محكمة التمييز كما أن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين يرأس المجلس الأعلى للقضاء.

وفي جنيف قالت سيسيل بويلي المتحدثة باسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إنها "تأسف" على أحكام الإدانة هذه رغم "النتائج التي توصلت لها لجنة التحقيق البحرينية المستقلة ومناشدة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالإجراءات القضائية ومزاعم التعذيب."

وأضافت بويلي في إفادة صحفية "هؤلاء الأشخاص نشطاء سياسيون وحقوقيون ونشعر بالقلق من احتمال إدانتهم خطأ بسبب أنشطة مشروعة."وعرضت لجنة التحقيق الدولية المشكلة من خبراء في القانون في نوفمبر تشرين الثاني 2011 تفاصيل الاستخدام المفرط للقوة على نطاق واسع بما في ذلك انتزاع الاعتراف تحت التعذيب وأوصت باتخاذ إجراءات لوقف مثل هذه الممارسات.

وقالت منظمة العفو الدولية إن هذا الحكم أبرز "نواقص" في نظام القضاء البحريني وإنه من الضروري الإفراج عن المتهمين.

وقالت حسيبة الحاج صحراوي نائبة مدير برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا في منظمة العفو الدولية "هذا القرار الظالم يؤكد رأي الكثيرين في أن القضاء يهمه استرضاء الحكومة أكثر من إرساء سيادة القانون وحقوق كل البحرينيين."

كانت الاتهامات الأساسية التي واجهت زعماء الاحتجاجات هي "تأسيس جماعة إرهابية بغرض قلب نظام الحكم" وكذلك التواطؤ مع دولة أجنبية في إشارة إلى إيران التي تتهمها البحرين بتأجيج الاضطرابات. ونفى المتهمون كل الاتهامات المنسوبة لهم ويقولون إنهم كانوا يريدون إصلاحا ديمقراطيا فحسب. وهم ينفون صلتهم بإيران في هذه الاحتجاجات كما نفت طهران ضلوعها في القضية.

الثمانيني الذي شيعته قلوب الشعب بحسرة وصمود

قصة الشهيد الحاج حبيب إبراهيم ليست آخر فصلٍ من قصص الاستهتار التي يمارسها مرتزقة الطاغوت حمد، فاستهتار مرتزقته وإمعانهم في قمع المسيرات السلمية في المالكية، أديا إلى تراكم سحب من الغازات السامة قرب منزل الحاج في ليلة الثاني عشر من الشهر الجاري، الأمر الذي سبب إلتهابا حاداً في رئته، واستشهد على إثرها عن عمر يناهز 88 عاما.

وتداول البحرانيون صورتين للشهيد، أعمق من أي تحليل، وأبلغ من أي قصيدة، فصورة الحاج وهو بعلامة النصر، تلازمها صورة يحمل فوق رأسه طستا من خوص النخل، ليدلل للعالم أجمع أن ثمانية وثمانين عاما من رفض الخليفيين، كافية ليبقى رأسه الشامخ شموخ النخيل الباسقات التي عرفت بها البحرين.

لذلك، لم يكن مستغربا أن يبكي الشيخ علي بن أحمد الجدحفصي أثناء صلاته على الجنازة الشاهدة، فهي بحق شاهدة على عصر الجرائم وعظم القبائح التي ارتكبتها العصابة الخليفية. ولم يكن مستغربا أن يردد المشيعون (يا حمد إطلع بره)، فقد والناظر لهذه الحشود الكبيرة، يعرف جزءاً من الإرادة التي أحرقها الشوق لإحدى الحسنيين، لذا، ما كان من مشيعي الحاج الشهيد إلا أن يدعون لزحف المنامة، يوم الجمعة القادم، إذ هتفوا: (عليكم بالمنامة). وكانت النساء في حضورهن اللافت علامة إضافية من علامات النسيج الاجتماعي المتين، الذي يقف حجرا حائلا في وجه مخططات آل خليفة للفتك والسحق بحق الشعب البحراني الأعزل.

الحاج حبيب إبراهيم، ختم حياته بالشهادة، ووري جسده الثرى، وسيعرج حال دفنه إلى الملكوت ليلقى ربه بظلامات طويلة، طالته وطالت شعبه المتألم في البحرين. لكن هل انتهى الأمر؟ لازال الظلم يحاول ان يقمع كلمة الحق، وهؤلاء الفتية المقاومون لمرتزقة جبناء، لا زالوا يكتبون بنضالهم الفصول القادمة من ملحمة أوال، متحدين آلة القمع الوحشية، وكأنهم السد العصي على الاختراق في قبال الظلم في البحرين. بهذه الأقدام المجروحة بالرصاص، سيتقدم الشعب البحراني إلى النصر بإذن الله.

الشبكة العربية تستنكر استمرار سجن المحافظة

استنكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في 30 يناير تعنت المحكمة الخليفية أثناء نظرها قضية الناشط الحقوقي سيد يوسف المحافظة مسؤول الرصد والمتابعة بمركز البحرين لحقوق الإنسان المتهم فيها بإذاعة أخبار كاذبة.

فقد استمعت لأثنين من شهود الأثبات بالقضية أحدهما مجري التحريات والآخر فني أعد التقرير بخصوص الواقعة لمناقشتهما. وكانت قوات الأمن قد اعتقلت المحافظة يوم 17 ديسمبر 2012، علي خلفية تواجده بالعاصمة المنامة لتغطية الأحداث التي شهدتها خلال شهر ديسمبر، وقام محامو المحافظة باستجوابهما أثناء الجلسة، ورفضت المحكمة طلبهم بإحضار شهود نفي للواقعة، فضلًا عن جلب فيديو الواقعة، وحددت جلسة 4 مارس 2013 للمرافعة.

وقالت الشبكة العربية: إن رفض المحكمة إحضار شهود النفي، وفيديو الواقعة المتهم على خلفيتها المحافظة بإذاعة أخبار كاذبة، يعد انتهاكًا صريحًا لحقه في محاكمة عاجلة، وأن تعنت هيئة المحاكمة في تلبية طلبات دفاع المحافظة ينم عن نيتها المبيتة في إلصاق التهمة بالمحافظة ومعاقبته بها، وتسييس المحاكمة التي أصبحت أمرًا واضحًا في جميع المحاكمات التي تشهدها البحرين في الآونة الأخيرة، التي كان طرفها الأساسي النشطاء والمدونون والمعارضون للنظام البحريني. وطالبت الشبكة العربية بالإفراج الفوري عن كافة معتقلي الرأي والضمير، وإسقاط كافة الاتهامات الموجهة إليهم، وعدم ملاحقتهم قانونيًا.

قادة الثورة يستسخفون القرار الخليفي بتثبيت احكام السجن

بسم الله الرحمن الرحيم
رسالة مفتوحة لابناء شعب البحرين وأحرار العالم
أيها الأحرار في البحرين وفي العالمبعد 22 شهراً من الاعتقال التعسفي والمحاكمات الصورية، أصدرت محكمة التمييز حكمها النهائي بتأييد أحكام مايسمى محكمة السلامة الوطنية (العسكرية)، ونحن إذ نشعر بالفخر والاعتزاز بأننا نواصل مشاركتنا أبناء شعبنا محنتهم خلف قضبان السجن أو أمام الات القمع في الشوارع والميادين، فإننا نؤكد الحقائق التالية:

1- نحن أصحاب رأي وموقف وكانت محكمتنا في جوهرها محاكمة سياسية. وقد خلت اوراق الدعوة من اي دليل مادي يربطنا وأخوتنا المحاكمين غيابياً بأي أعمال عنف مزعومة، كما لم تُقدم أي أدلة على تهمة التخابر مع جهة أجنبية، وهي التهمة الملفقة التي نفتها على أي حال اللجنة الملكية لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني) في الفقرة (1584) من تقريرها. وقد استندت الدعوى في الاساس على ادعاءات جهاز الأمن الوطنيبوجود تنظيم سري يجمع المتهمين المعروفين بإنتماءاتهم التنظيمية والسياسة والأيديولوجية المختلفة، وبأن هذا التنظيم المزعوم قام بمؤامؤة مدعومة لقلب نظام الحكم واشاعة الفوضى والدعوة للعنف. ولم يقدم مسؤولو الأمن الوطني – وهم الذين اتهمتهم لجنة بسيوني بممارسة التعذيب حتى الموت – أي دليل مادي فيما زعموا انهم إستقوا معلوماتهم من "مصادر سرية" لم يفصحوا عنها لأنها مختلقة ووهمية.

2- إن محاكماتنا ومحاكمات مئات من المناضلين جرت وتجري على نفس النهج الذي سار عليه نظام الحكم في استغلال النظام القضائي لتصفية حساباتها السياسية مع المعارضة. وقد حدث مثل ذلك في محاكمة قادة هيئة الاتحاد الوطني في سبتمبر عام 1956م التي انتهت بنفي بعضهم إلى جزيرة سانت هيلانة بذات التهم تقريباً التي حوكمنا بها، حيث صدر الحكم آنذاك من قبل هيئة محكمة يرأسها أحد شيوخ القبيلة الحاكمة كما هو حال محكمة التمييز التي أيدت الأحكام العسكرية الظالمة الصادرة ضدنا وترأسها شيخ آخر من شيوخ آل خليفة. الحقيقة الجلية للرأي العام الحقوقي المحلي والدولي أن هذه الأحكام هي في واقع الأمر دليل إدانة للنظام القضائي في البحرين ولتغول العائلة الحاكمة وسلطتها التنفيذية على السلطة القضائية واستخدامها أداة بطش ضد خصوم النظام.

3- نحن جزء من حراك وطني راسخ يستمر منذ عقود طويلة شاركت فيه أجيال متعاقبة من المناضلين والمواطنين في انتفاضات لم تتوقف منذ خمسينيات القرن الماضي، وقد منحه شبابنا البحريني الواعي دفعة عظيمة في 14 فبراير 2011 حيث تفاعلوا مع ربيع عربي ثوري انطلقت من تونس ومصر وانتشرت كالنار في الهشيم في بيئة عربية تواقة للحرية والديمقراطية والكرامة الانسانية. وقد شاركنا شعبنا في ثورته منذ انطلاقها وشارهدنا شبابنا يتقدمون الصفوف ويقودون العمل الميداني ويقدمون الشهيد تلو الآخر ويستقبلون الرصاص بصدورهم العارية ويحتضنون في أجسادهم شضايا طلقات الشوزن، وفي كل مرة يصابون فيها أو يخرجون من المعتقلات أو أقنية التعذيب يعاودون الكرة. نحن نفخر بأن شعبنا نساءً وشيوخاً ورجالاً وشباباً متمسك بإحتضان الثورة وحمايتها وإعادة انتاجها رغم آلة القمع والتنكيل، وقد أعدّ نفسه لمعركة طويلة النفس كثيرة التضحيات لأنه يدرك بأن الحرية والكرامة لا يقدران بثمن، وبأن التاريخ يشهد بأن النصر في النهاية الأمر للشعوب.

4- الحرية لا تقبل التقسيم أو التجزئة، وكذلك شعبنا وقواه الوطنية المعارضة. إن معركة الحرية التي تخوضها القوى الثورية والإصلاحية الحقيقية هي معركة مبادئ لا مصالح. ونحن من جانبنا نُحيي جميع القوى الشعبية والجمعيات المعارضة في جهودها من أجل توحيد الطاقات للمعركة الواحدة المصيرية من أجل يوم نكون فيه جميعاً متساوين في المواطنة، أخوة متحابين، مواطنين لا رعايا.

5- لقد حان الوقت. نعم حان الوقت الذي ينتهي منه الظلم والقهر والتمييز والتهميش، الوقت الذي تنتهي منه هيمنة القبيلة على الدولة وتتوقف فيه الإمتيازات لصالح النخبة الحاكمة وبطانتها الفاسدة، الوقت الذي يبزغ فيه فجر الحرية التي استحقها شعبنا بتضحيات الجسام، الوقت الذي نصلح فيه مؤسسة القضاء لتكون مؤسسة عادلة مستقلة وأمينة على حقوق الناس، الوقت الذي يستوي فيه المواطنون في وطننا الجميل بأهله كأسنان المشط.نحن على عهدنا باقون، لم تفتر همتنا أو يفت عضدنا، خدام لهذا الشعب المناضل العظيم، يداً واحدة مع أخوتنا المناضلين في كل موقع داخل السجن وخارجة وفي المنافي، نشكر الله على عظيم نعمه علينا ووافر رحمته بنا، ثم نشكر شبابنا وأبناء شعبنا الذين لم يشق اليأس طريقاً إلى قلوبهم رغم القسوة البالغة والقوة المفرطة التي يواجه النظام بها احتجاجاته السلمية.سلام لكم أيها الشهداء رافعي رايات موكب الحق. سلام عليك يا أم الشهيد وعلى أهله وذويه. سلام عليكم أيها الجرحى الشجعان. تحية لكم أيها الشباب والنساء والرجال في المعتقلات والشوارع والميادين لأنكم تعاهدتم الا تعودوا إلى بيوتكم هانئين قبل آن ينجلي الظلم وينكسر القيد. شكراً لمحامينا الأجلاء الذينكانوا شركاءنا في الدفاع عن حق التعبير والرأي الذي كان جوهر قضيتنا أمام المحكمة. شكراً لكل من تضامن معنا ومع اخوتنا المعتقلين. شكراً لأحرار العالم أفراداً ومؤسسات حقوقية وسياسية ونقابية الذين ساندوا شعبنا في محنته وانتصروا لقضيته وكانوا بلسماً لجراحاته.الحرية والعدالة والكرامة الانسانية هدفنا، والوحدة طريقنا، والنضال السلمي نهجنا. عاش شعبنا المناضل. عاشت ثورة 14 فبراير المجيدة.

معتقلو الرأي:
1- عبدالوهاب حسين، 5- عبدالجليل السنكيس ، 9- عبدالهادي الخواجة، 2- حسن مشيمع ، 6- سعيد النوري ، 10- صلاح الخواجة، 3- محمد حبيب المقداد، 7- عبدالهادي المخوضر 11- محمد علي رضي، 4- ابراهيم شريف السيد 8- ميرزا المحروس، 12- محمد حسن جواد
تاريخ النشر: 13 يناير 2013

بي بي سي: الانتهاكات في البحرين

تحت عنوان (البحرين تحت المجهر) نشرت البي بي سي نيوز في 30 يناير تقريرا حول الانتهاكات التي تحصل في البحرين وغياب العدالة والديمقراطية عن هذا البلد.
وجاء في التقرير ان قرار الحكم من قبل محكمة بحرينية بالسجن على مواطن بحراني توفي قبل اربعة اشهر يثير الاستغراب والانتباه ويؤشر الى مدى تسييس القضاء في هذه الدولة بشكل كبير ويثير انتقادا كبيرا لفقدان العدالة فيها.
وقالت البي بي سي ان محمد علي احمد مشيمع الذي خضع لمحاكمة ومئات من البحرانيين تظاهروا سلميا طلبا للديمقراطية في هذا البلد في احتجاجات موسعة انطلقت في فبراير عام 2011 رغم انه كان يعاني من فقر الدم المنجلي الحاد، وقال محاميه السابق محسن العلوي لبي بي سي انه قال للمحكمة ان موكله قد توفي في اكتوبر عام 2012 ، الا ان محاكمته استمرت، وقال: اني كنت ابلغ المحكمة في كل الجلسات بان موكلي قد توفي الا ان المحكمة لم تهتم لهذا الامر واصدرت حكمها ضده، رغم انها تجاهلت الادلة الدامغة التي تثبت انه كان يرقد في المستشفى وقت الحادث المزعوم.

تقرير البرلمان الأوربي حول البحرين: الفرصة الأخيرة للإصلاح السياسي الحقيقي

تحت هذا العنوان صدر عن البرلمان الأوربي (الإدارة العامة للسّياسات الخارجيّة، قسم السّياسات) تقرير تناول آخر تطوّرات الوضع السّياسي في البحرين، وذلك بناءً على زيارة قام بها وفد أوربي للبلاد في ديسمبر من العام 2012م. وقد كتب التقرير بيكا هكالا بالاشتراك مع إليس غانمي وشارماك صبري.

في المقدّمة، قدّم التقرير ملخصاً جاء فيه أنّه "بعد أشهر من تصاعد التوتر واليأس في البحرين؛ ظهر بصيص من الأمل" ، وذلك بالإشارة إلى "تاريخ 7 ديسمبر (حينما) دعا ولي عهد البحرين إلى حوار مع المعارضة من أجل كسر حالة الجمود السياسي"، ويضيف التقرير بأنّ الخطاب المذكور "لقي ترحيبا إيجابيا من قبل جمعية وعد اليسارية وجمعية الوفاق أكبر الجمعيات التي تمثل السكان الشيعة"، لكنه يستدرك بأنه "حتى الآن لا يزال الطريق مسدودا أمام عملية الإصلاح".

من جهة أخرى يورد التقرير بأنه "تم إرجاء الحوار الوطني على الرغم من اعتماد (الحكومة) لتوصيات لجنة التقصي المستقلة في نوفمبر 2011، من قبل الملك حمد، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة".نتيجة ذلك يقول التقرير "أصبح المشهد السياسي أكثر استقطابا، وأن مواقف المتشددين داخل النظام والمعارضة أصبحت أكثر تجذرا ورسوخا"، ويضيف بأن جرعة إضافية من الحوار والاعتدال ستعود بالخير على البلاد واقتصادها واستقرارها السياسي، من أجل تجاوز دوامة العنف والتحريض".

بخصوص دور الاتحاد الأوربي في الحلّ؛ يقول التّقرير بأن الاتحاد يمكنه "أن يساهم في ذلك من خلال إجراء حوار مع السّلطات البحرينيّة والمجتمع المدني"، ويقول التقرير بأنه "يتعيّن على الاتحاد دعم المعارضة الدّيمقراطيّة والفصائل المعتدلة داخل النظام"، ويُحدّد التقرير هؤلاء بالموقعين"على وثيقة المنامة - أكتوبر 2011 وولي العهد سلمان بن حمد".

يتضمّن التقرير العناوين التّالية في محتوياته:

1. دوامة الاضطرابات والقمع المستحكمة
2. الاستقطاب في المشهد السياسي
2.1 المتشددون داخل أسرة آل خليفة
2.2 المعارضة المنقسمة
2.3 القمع يؤدي إلى الاستقطاب
2.4 إجراءات قضائية ذات دوافع سياسية
3. خارطة طريق الإصلاح لا تزال حبرا على ورق
4. التركيبة السكانية
4.1 بيانات عامة
4.2 التوازن بين السنة والشيعة
4.3 محاولات تغيير الوضع الديمغرافي
5. الحلول ومخاطر عدم وجود الحل
6. خيارات سياسية

وفيما يلي جولة مفصّلة في محتويات التّقرير.

1. دوامة الاضطرابات والقمع

جاء في التقرير: "يرفض النظام معالجة الأسباب الجذرية للاضطرابات، والتي تتمثل في الاستئثار بالسلطة السياسية والثروة الاقتصادية من قبل أفراد قليلين مرتبطين بالعائلة الحاكمة، وكذلك إقصاء أغلبية البحرينيين من عملية اتخاذ القرار والمشاركة في إدارة ثروة البلاد".

ويضيف "إن الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية ليست حركة طائفية (بمعنى الشيعة مقابل السنة) ولكنها مطالبة بالمساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية لكلّ المواطنين البحرينيين". ويستدل التقرير على ذلك بأن "الأمين العام لجمعية وعد ذات الاتجاه اليساري، إبراهيم شريف السيد اعتقل في مارس 2011 وحكم عليه بالسجن 5 سنوات، وأيدت محكمة الاستئناف هذا الحكم رغم وجود أدلة على التعذيب".

ويضيف "بدلا من الانخراط في عملية الإصلاح السياسي؛ بذلت حكومة البحرين جهوداً كبيرة في تصوير الاضطرابات على أنها مجرد"مسألة أمنية". من هذه الناحية يرى التقرير بأن "أعمال العنف الأخيرة تعكس عمق الأزمة السياسية التي يمكن أن تهدّد وحدة هذا النظام الملكي واستقراره إن لم يتم تغيير النهج الحالي بسرعة".

2. الاستقطاب في المشهد السياسي

2.1 المتشددون داخل أسرة آل خليفة:

يقول التقرير ب"أن مؤسسات الدولة في البحرين لا تمثل جميع المواطنين البحرينيين بشكل عادل، ونتيجة لذلك فإن هذه المؤسسات في الوقت الراهن تعيش مأزقا، وتبدو عاجزة عن إدارة دفة البلاد للخروج من الأزمة السياسية، وبناء نظام مستدام لإدارة البلاد".

ويضيف "استلم المتشددون داخل الأسرة الحاكمة زمام الأمور مباشرة مع وصول قوات درع الجزيرة للبلاد في ربيع 2011". ويشير إلى أنه "في السابع من ديسمبر 2012، دعا ولي العهد سلمان بن حمد في خطاب مهم إلى حوار مع المعارضة الموجودة في الداخل لكسر حالة الجمود السياسي. واقترح عقد لقاء بين جميع الأطراف، إذ أن إحراز أي تقدم لا يمكن أن يتحقق إلا عبر "حوار مباشر". كما اعترف بأن على الحكومة بذل مزيد من الجهد لتحقيق المساواة والبدء بإصلاح سياسي وقضائي".

2.2 المعارضة منقسمة إلى قسمين:

يتحدّث التقرير عن توصيفه للمعارضة القائمة في الدّاخل بالقول أن "المعارضة المعتدلة بقيادة الوفاق التي تدعو للإصلاح السياسي، والمعارضة الأكثر تشدّداً تحت مسمى "حركة 14 فبراير" وهي تطالب بإسقاط النظام الملكي". ويضيف "وقعت الجمعيات الخمس التي تمثل المعارضة المعتدلة على"وثيقة المنامة" في أكتوبر 2011. ودعت هذه الجمعيات إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية بدلا من تغيير النظام. وهذه المطالب تتمثل في الآتي: حكومة منتخبة في ظل ملكية دستورية، برلمان منتخب كامل الصلاحيات، نظام قضائي نزيه وشفاف، القضاء على الفساد، ووضع حد لاستبعاد الشيعة البحرينيين من الأجهزة الأمنية.

2.3 القمع يؤدي إلى الاستقطاب

جاء تحت العنوان: "أصبح الوضع السياسي في البحرين أكثر استقطابا وعنفا. وقد تمّ حظر جميع التجمعات الاحتجاجية بموجب قرار صادر عن وزارة الداخلية في أكتوبر 2012. بل توعّد القرار باتخاذ إجراءات قانونية ضدّ كلّ منْ يدعو إلى هذه التجمعات".

ويضيف التقرير "وفيما اعتبر استهدافا آخر للمعارضة، قامت الحكومة في السابع من نوفمبر 2012 بسحب جنسية 31 معارضا بينهم أساتذة جامعيون ومحامون ونشطاء حقوقيون (كلهم من الشيعة) بمن فيهم السيد جواد فيروز نائب، برلماني سابق عن جمعية الوفاق. شجبت جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، ومركزالبحرين لحقوق الإنسان وكذلك منظمات حقوق الإنسان هذه الخطوة واعتبروها "حرمانا تعسفيا من الجنسية" الأمر الذي يحظره القانون الدولي".

2.4 إجراءات قضائية ذات دوافع سياسية

يقول: "لا تزال الإجراءات القانونية المتبعة في محاكمة العديد من نشطاء حقوق الإنسان والكوادر الطبية تثير جدلا واسعا. وقد تسبّبت هذه المحاكمات في توجيه الكثير من الانتقادات السلبية لمملكة البحرين. تستند أحكام المحكمة المدنية على أدلة مشكوك في صحتها والتي لا تختلف كثيرا عن أدلة المحكمة العسكرية والتي أطلقت أحكاما قاسية في وقت سابق. قوبلت هذه الأحكام بإدانات واسعة من قبل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجمعيات الطبية الدولية.

ويقول: "إن تلكؤ الحكومة البحرينية في احترام توصيات لجنة تقصي الحقائق هو مثال واضح على انتصار الرؤية الأمنية الضيقة في معالجة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البحرين". من جهة أخرى يشير التقرير إلى إصدار "السلطات البحرينية أمرا باعتقال تسعة أطباء حكم عليهم بالسجن. وبعد تأييد محكمة النقض في المنامة لحكم الإدانة بتاريخ 2 أكتوبر 2012، تم اعتقال ستة منهم".

البقية على صفحة 4

تقرير البرلمان الاوروبي حول البحرين—التتمة

ويضيف: "وفي قضايا أخرى حكم على نشطاء بارزين في حقوق الإنسان، صدر الحكم عليهم في محاكم خاصة تجاهلت بشكل صارخ مبادئ المحاكمة العادلة.في تاريخ 4 سبتمبر أيدت محكمة الاستئناف البحرينية الأحكام القاسية ضد عبدالهادي الخواجة واثني عشر فردا آخرين. كما حكمت محكمة بحرينية في السابع والعشرين من سبتمبر 2012 على زينب الخواجة ابنة عبدالهادي الخواجة بالسجن لمدة شهرين لتمزيقها صورة الملك حمد علنا.وفي شهر أكتوبر 2012 أيدت محكمة الاستئناف الحكم بالسجن لثلاث سنوات على نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان لدوره في ما تسميه الحكومة "تجمعات غير قانونية".

3. خارطة طريق الإصلاح لا تزال حبرا على ورق

يعلّق التقرير على إقرار "الملك حمد تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في نوفمبر 2011 لكن توصياته لم تنفذ بعد"، يؤكّد على أنّ هذه الوثيقة "تشكل (..) خارطة الطريق للإصلاح، وتمهد الطريق نحو إصلاح سياسي حقيقي واستقرار سياسي".

ويعرض التقرير ما خلص إليه تقرير بسيوني بالقول أنه انتهى "إلى وجود انتهاكات صارخة، ولكنه لم يشر إلى مسؤولية أصحاب الرتب العالية، لكنه أشار إلى وجود التعذيب واعتبره مشكلة ممنهجة لا يمكن علاجها إلا بطريقة منهجية.كما لم يتوصل إلى أدلة على مشاركة قوات درع الجزيرة في أية أعمال غير قانونية. (و)أكد التقرير أيضا على وجود ثغرات خطيرة في نظام العدالة الجنائية لافتا إلى استخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات وعدم وجود الضمانات القانونية الملائمة أو وعدم توفر مبادئ المحاكمات العادلة. كما ذكر التقرير مقتل العديد من المدنيين على يد قوات الأمن، وفصل آلاف المتظاهرين من وظائفهم أو من دراستهم ا لجامعية".

يضيف التقرير الأوربي إلى أنه "رغم أن الحكومة أقرّت بالتوصيات الرئيسية لتقرير بسيوني من حيث المبدأ، إلا أنها لم تقم بتنفيذها.وهذه التوصيات تشمل:

- الإفراج عن السجناء السياسيين.
- تحديد ومحاكمة المسؤولين عن القمع العنيف للاحتجاجات.
- العمل على إصلاح القطاع الأمني، و
- إطلاق حوار وطني شامل وحقيقي.

وعلّق التقرير الأوربي على التقرير الحكومي"الخاص بتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق" بأنه انطوى "على النية في تنفيذ الإصلاح المؤسساتي والتدريب. أما فيما يخص مسألة المساءلة، فقد أنشأت الحكومة وحدة مستقلة للتحقيقات الخاصة، وفرعا للشرطة القضائية في مكتب النائب العام، ومكتبا للتظلمات بوزارة الداخلية، وآخر للمفتش العام في جهاز الأمن الوطني".

ويشير التقرير إلى أنه في "التاسع عشر من سبتمبر 2012، اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تقريرا حول البحرين يتضمن قائمة طويلة من التوصيات لحكومة البحرين. وبعد قبول الحكومة البحرينية بـ 145 توصية بشكل كامل، يتوقع منها الآن أن تفي بالتزاماتها".

ويعلّق على ذلك بالقول: "مما يؤسف له أن تنفيذ أهم التوصيات لم يبدأ فعليا بعد. فالمحاولات لإيجاد أرضية للحوار السياسي متوقفة، والتوترات الطائفية تزداد يوما بعد يوم. هناك حاجة ملحة لحوار سياسي يضم جميع القوى السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بالإضافة لتنفيذ بقية التوصيات الواردة في التقرير".

4. التركيبة السكانية

4.1 بيانات عامة

جاء في التقرير تحت هذا العنوان بأن "أقل من نصف سكان البحرين البالغ عددهم 1.2 مليون يحملون الجنسية البحرينية".

4.2 التوازن بين السنة والشيعة

يقول التقرير بأن "المجلس الوطني لا يعكس التركيبة السكانية الحقيقية للمواطنين البحرينيين، سواء في الغرفة المنتخبة (مجلس النواب)أو الغرفة المعينة من قبل الملك (مجلس الشورى)" ويضيف بأنه "في الانتخابات البرلمانية لعام 2010، حصدت الوفاق 63% من أصوات الناخبين، ولكنها حصلت بعد ذلك على18 مقعدا من أصل 40 يتم التنافس عليها".

4.3 محاولات تغيير التركيبة الديمغرافية

يقول التقرير بأن الحكومة لم تقدّم "أرقاما عن العرب المجنسين والسنة من أصول غير عربية"، ويؤكّد بأنها "ومن أجل إحداث توازن ديمغرافي في البحرين عمدت السلطات البحرينية إلى منح الجنسية البحرينية لجميع منتسبي الشرطة والجيش من العرب وغيرهم". ويضيف: "قد اتخذت الحكومة عدة تدابير لتقويض أية محاولة لضمان التمثيل العادل للشيعة البحرينيين".

يشير التقرير الأوربي إلى تقرير البندر وما أثاره من جدل واسع في عام 2006م "فيما يخص تغيير التركيبة السكانية، إذ أكد على تلك التدابير التي اتخذتها الحكومة، وكان يديرها أحد أفراد العائلة الحاكمة بهدف تعزيز مصالح الطائفة السنية في البحرين".

5. حلول ومخاطر عدم وجود الحل

يقول التقرير بأن "الحلّ الوحيد والممكن في البحرين لحلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية هو قيام نظام سياسي عادل يحتضن جميع القوى السياسية في البلاد. وبعد الانتهاء من تنفيذ ما جاء به تقرير بسيوني من اقتراحات وتوصيات؛ ينبغي إطلاق حوار ومحادثات حول الإصلاحات السياسية الحقيقية ومن دون تأخير.وإلا فإن البديل سيكون تصاعدا خطيرا في أعمال العنف، وتقوية للمتشددين من الجانبين.وهذا الأمر ليس في مصلحة النظام البحريني ولا مصلحة جيرانه، لأن ترك هذه التوترات الطائفية من غير معالجة يجعل انتقالها من البحرين إلى السعودية والكويت والإمارات العربية والمتحدة أمرا سهلا"

يؤكّد التقرير بأن "البلاد تعيش بين خيارين، إما الإصلاح السياسي الجاد وإما تدهور المناخ السياسي"، مشيراً إلى "أن الاستقطاب الطائفي في البحرين له آثار تتجاوز حدود البلاد"، وبناءاً على ذلك "يتعين على حكومة البحرين تنفيذ توصيات بسيوني ومن ضمنها الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ومحاكمة كبار المسؤولين عن الاستخدام المفرط للقوة والتعذيب. كما يجب البدء بإصلاح المؤسسة الأمنية لتشمل جميع فئات المجتمع. وعلى المعارضة في المقابل نبذ العنف وإثبات استعدادها للمشاركة في أي حوار بشان الإصلاح".

وينتهي التقرير في هذا الجانب إلى التأكيد على أنه "وحتى الوقت الراهن، لا زال النظام يتجنب أي محادثات مع ممثلي المعارضة".

6. الخيارات السياسية

تحت هذا العنوان يذكر التقرير بأن الاتحاد الأوروبي عبّر "عن قلقه بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين ولكنه أخفق إلى الآن في إقناع السلطات البحرينية لبدء حوار جدي حول الإصلاح السياسي"، ويضيف بأن"البرلمان الأوروبي يدعم بقوة المصالحة والحوار الوطني الحقيقي. كما يدين العنف المفرط ضد نشطاء حقوق الإنسان ويدعو حكومة البحرين لوقف القمع وأعمال التعذيب والاعتقال غير القانوني وإصدار الأحكام على المحتجين السلميين".

ويؤكّد التقرير مطالبة الاتحاد الأوربي مطالبته ب"الإفراج غير المشروط عن جميع المتظاهرين السلميين، والنشطاء السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والأطباء والمسعفين، والمدونين والصحفيين". ويشدّد على أن"موقف الاتحاد الاوروبي هو مع تعزيز الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والبحرين".

وفي الختام يعلّق التقرير على الصادرات العسكريّة بالقول أن "صادرات الاتحاد الأوروبي من الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى (مثل الغاز المسيل للدموع) التي يمكن استخدامها لقمع المواطنين بشكل عنيف وانتهاك حقوق الإنسان، فإننا نطلب من هيئة العمل الخارجي الأوروبي تقديم تقرير عن التزام الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي يعبر عن موقف موحد يحدد القواعد المشتركة التي تحكم صادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية".

وفي الختام، يعود ويؤكّد التقرير على أنه"يتعين على البرلمان دعوة جميع القوى السياسية للتفاعل الإيجابي مع المبادرة الأخيرة لولي العهد سلمان بن حمد. وأن الحاجة لحوار وطني هادف يتغلب على دوامة العنف والمواجهة بات أمرا ملحا".

هل سينتهي زمان حُكّام الخليج قريبـــا؟

22كانون2/يناير 2013
باريس - حبيب طرابلســي
يعتقد مُحلّلون سياسيون في الغرب أن "الرّبيع العربي" سيطال، عاجلاً أم آجلاً، دُول الخليج التي نجحت حتى الآن في تفادي الإعصار بدرجات مُتفاوتة (أقلّها البحرين، التي لا زالت تشهد مسيرات احتجاجية مُنددّة بـ"القمع" ومُنادية بـ"اسقاط النظام"، وأكثرُها قطر، مُلهمة الإنتفاضات العربية المدعومة أميركيّـا).

لا خطر على قطـــر؟

يتّفق المُحلّلون على أن السعودية - التي تُواجه داخليا احتجاجات الأقلية الشيعية المُهمّشة وإعتصامات المُعطّلين والمُعطّلات عن العمل (الذين يُقدّر عددهم بالملايين، في بلد من أكبر مُصدّري النفط ويمتلك حوالي رُبع احتياطي العالم من النفط الخام)، إضافة إلى بقايا خلايا القاعدة التي تستخدم اليمن كملاذ لها - هي المُرشّحة أكثر للتّغييـــر، إن لم تتغيّـــر.

ويُذكّر بعضهم بأن البطالة هي أحد الأسباب التي أفرزت "ربيعاً" عربياً في تونس - بعد أن أحرق محمد البوعزيزي نفسه بسيدي بوزيد، وقد صُدّت كل الأبواب في وجهه - قبل أن يمتد لهيب الثورة لمصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا... وقد تتفجّر في السعوديـــة.

ويرى البعض أن قطر - "الدولة بحجم رأس الدّبّوس"، كما وصفها برنار هنري ليفي، المُفكّر الفرنسي ومُهندس الحرب على ليبيا - يُمكن أن تنأى بنفسها عن تأثيرات العاصفة ويحقّ لها أن تُفاخر بأن مُواطنيها الأصليين، الذين لا يزيد عددهم عن ربع مليون نسمة، ظلّوا مُلازمين الهُـــدوء. لكن مجلة الإيكونوميست البريطانية ذكّرت بسجن الشاعر محمد ابن الذيب مدى الحياة لمُجرّد إلقائه قصيدة يسخرُ فيها من أمير البلاد.

وأشارت بتهكّم أن القانون القطري لا يحدّد مثل تلك الجريمة ولا ينُصّ على مثل تلك العقوبة القاسية، خلافا للإمارات العربية المتحدة التي اصدرت قانونا جديدا للجرائم الالكترونية يُجيز انزال عقوبة السجن حتى في من يمسّ بهيبة حُكّامـــها. وأضافت المجلة في تقرير بعنوان "القمع في الخليج، سراب من الحقوق وارتعاشُ مُتزايد من الحُكّام"، "يعرف كل مُلوك الخليج أن ينابيع النفط لا يمكن أن تجعل رعاياهم سُعداء طوال الوقـــت".

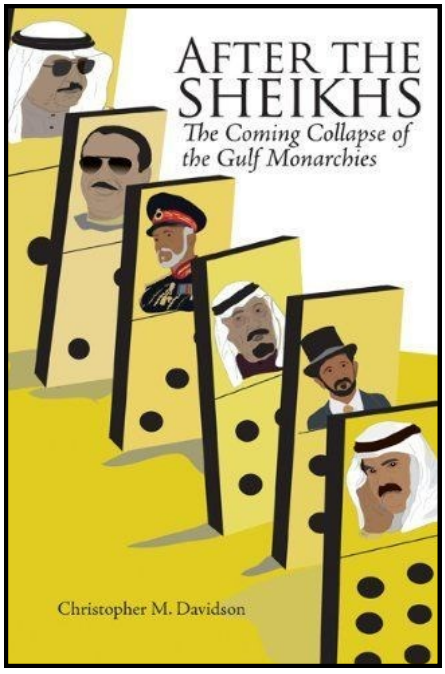

لكن الكاتب جوناثان سباير (Jonathan Spyer) يعتقد أن دُول الخليج مُنقسمة بشدة على نفسها بشأن كيفية التّصدّي للمُتغيّرات التي أفرزها "الرّبيع العربي"، وأهمّها وصول "الإخوان المسلمين" إلى دفة الحكم في تونس ومصر وتعاظمهم في ليبيا والمغرب والأردن...

كتب في مقال بصحيفة جوريزلام بوست "في الوقت الذي ترى السعودية والإمارات في الجماعة خطرا على استقرارها، تحتضن قطر 'الإخوان' وتعتبرهم حُلفـــاء".

وأضاف "ربما يكون السعوديون والإماراتيون غاضبين من القطريين بسبب موقفهم، ولكن ما عساهم يفعلون حيال ذلك؟ فالإدارة الأميركية الحالية تنحاز للجانب القطري من الخلاف مُعتبرة جماعة الإخوان المسلمين حليفا مُحتمـــلا".

الانفجار مسألة وقت فقـــط

وتساءل المفكر البريطاني زياد الدين سردار (Ziauddin Sardar) عند عرضه لكتاب "ما بعد الشيوخ: الإنهيار القادم للأنظمة الملكية الخليجية" (Sheikhs: The Coming After the Collapse of the Gulf Monarchies) لكرستوفر ديفيدسن (Christopher M Davidson) أستاذ في جامعة دورهام البريطانية، عن سرّ بقاء المُلوك والأمراء والشيوخ الخليـــج.

وقال في صحيفة الاندبندنت أنهم "يملكون قدرة غريبة ليس فقط على البقاء، بل على الازدهار أيضا، بسبب دعم القوى الغربية والثروة النفطية والشرطة السّرّية الفعّالة". لكن السبب الرئيسي برأيه يكمن في "تمتّع هذه الأنظمة بالولاء العشائري التقليدي والرّضوخ السياسي من شعوبها، مُقابل إمطارهم بالإعانات السّخية والمنح الكبيـــرة".

إلا أنه أضاف "التزايد السريع لعدد السكان الأصليين، بفضل معدلات الخصوبة العالية والرعاية الصحية الممتازة وتضاءل حجم الإيرادات النفطية، ستزيد من الضغوط الداخلية... فالانهيار الكامل أمر حتمي والانفجار هو مسألة وقت فقـــط".

أنظمة قُروسطية وسياسة أميركية مُتعفّنـــة

وانتقد المُحلّل السياسي الاميركي بيل فان أوكن (Bill Van Auken) في تقرير نشرته الصحيفة الألمانية اليسارية لينك زايتونغ (linkezeitung) دعم "السياسة الأميركية الإمبريالية المُتعفّنة حتى النخاع للأنظمة القروسطية التي تسود فيها العبودية الحديثة في الخليـــج".

وأستعرض المُحلّل التقارير التي تحدثت عن قطع رأس الخادمة السريلانكية "ريزانا نافيك" في السعودية - القضية التي أثارت الرأي العام العالمي - وعن هلاك 13 عاملاً آسيويا إثر اندلاع حريق في مساكنهم المُتهالكة في البحرين. وتحدث فان أوكن عن "الظروف غير الإنسانية" التي يعيشها حوالي 15 مليون عامل أجنبي، أغلبهم من الآسويين، في دول الخليج، وعن "إضطهاد الأقليات الدينية (أو الأكثرية الدينية الشيعية في البحرين)، وقمع المعارضين السياسيين والزّجّ بهم في السّجـــون".

وأنتهى إلى القول بأن تقارير وزارة الخارجية الأميركية عن وضع العُمّال الأجانب في الخليج "لا يمكن أخذها على محمل الجد لأن الولايات المتحدة تدعم هذه الأنظمة الدكتاتورية".

فالسعودية هي أهم شريك تجاري للولايات المتحدة في المنطقة، والبحرين تستضيف الميناء الرئيسي للأسطول الأميركي الخامس، وتستضيف قطر أكبر قاعدة جوية أميركية في المنطقة (العيديد) والمقر الميداني للقيادة العسكرية المركزية للمنطقة الوسطى (CENTCOM).

وأضاف "كما تلعب هذه الدول دور الشّريك لإدارة أوباما في الحرب الطّائفية في سوريا، باسم 'حقوق الإنسان' و'الديمقراطيـــة'".

عجلات التّغيير تتحرك ببُطء ... لكنّها تتحرّك

وتطرّق الكاتب الأمريكي الشهير ديفيد إجناتيوس (David Ignatius) في مقال افتتاحي في الواشنطن بوست إلى إعلان العاهل السعودي الملك عبدالله عن تعيين 30 سيدة في مجلس الشورى، الأمر الذي أثار حفيظة العشرات من عُلماء الدين المُحافظين الذين تجمعوا قرب القصر الملكي للتّعبير عن قلقهـــم.

وعلّق الكاتب بالقول "إنه أمر مفهوم أن يقلق المُحافظون، لأنه لو تم اعتبار السعوديات مُؤهّلات للانضمام إلى الهيئة التي تُقدّم المشورة إلى الملك في الأمور الحساسة، فإنه سيكون من الصّعب تبرير العديد من القيود التي تُكبّل حُرّياتهـــن". وأضاف إجناتيوس "خلال عامين من الثورات العربية، كان من الواضح أن المملكة ربما تكون الدولة الاستبدادية المقبلة التي ستشهد ثورة شعبية". وأختتم قائلا "عجلات التغيير تتحرك ببُطء في المملكة ويبدو أنها تدور، ولكن هل تتحرك بما يكفي من السّرعـــة؟".

"بروس ريدل": دعم ممالك ومشيخيات الخليج

وبالتّوازي مع هذه المقالات وغيرها التي تُنذر بـ"ربيع خليجي" قادم، أعاد بعض كُتّاب - من بينهم غلين غرينوالد (Glenn Greenwald) في الغارديان البريطانية - إلى الذّاكرة ما قاله بروس ريدل (Bruce Riedel)، الضّابط السابق في وكالة المخابرات المركزية والذي كان يعمل مستشارًا لثلاثة رؤساء للولايات المتحدة لقضايا الشرق الأوسط وجنوب آسيا، في المُذكّرة التي أرسلها سنة 2009 إلى الرئيس باراك أوباما والمُتعلّقة بـ"التحالف الأميركي الوثيق مع النظام في السعوديـــة".

أشار ريدل إلى أن "المملكة العربية السعودية هي آخر الأنظمة الملكية المُطلقة في العالم" وقال أن "النظام السعودي لا يفرض قمعا كاملا على شعبه فقط، بل يسعى إلى الحفاظ على الطّغيان في دول مُجاورة مُتعـــدّدة". وأضاف ريدل "يجب على الولايات المتحدة أن تبقى مُعارضة بشكل ثابت لأية ثورات ديمقراطية في المنطقة، لكن ينبغي في المُقابل على واشنطن تشجيع الملك السعودي على تسريع الإصلاحات المُتواضعة التي تبناها بشكل نظري". فالإطاحة بالنظام السعودي سيُمثل، بحسب ريدل "انتكاسة حادة لموقف أميركا في المنطقة ويوفر الثمرة الاستراتيجية لإيـــران". وأختتم ريدل قائلا "ويتعين على الولايات المتحدة ليس فقط دعم النظام السعودي، ولكن أن تكون مُستعدّة لدعم الممالك والمشيخيات المُجاورة أيضـــا".

لا حوار مع الخليفيين القتلة والشعب يريد اسقاط النظام

لم يكن متوقعا من قائد بطل كالاستاذ حسن مشيمع موقف آخر غير الذ عبر عنه في البيان الذي نقلته عائلته عنه والذي قال فيه:

السجن لا يفت من عضدي ولن يكسر ارادتي، ولو قدر لي ان أفارقه الى القبر، والحوار المعلن عنه مكيدة كسوابقه، فالحذر الحذر". تلك هي الروح التي جعلت الثورة خيار الشعب ودفعت شباب الوطن للتسابق في ميدان التضحية والفداء من اجل الحرية واستعادة الكرامة وسيادة الوطن. من وراء القضبان تتجدد روح الثورة بدون ان تكون لاحكام الطاغية اثر سلبي على معنويات الاحرار الذين عاهدوا الله ومن سبقهم من الشهداء على الثبات والصمود حتى يندحر العدو الخليفي ومعه الاحتلال السعودي، ويتحرر الشعب من العهد الاسود الذي فرضه عليه اعداء الانسانية. التعذيب الذي تعرض له الاستاذ حسن وبقية قادة الشعب، كالأستاذ عبد الوهاب حسين والدكتور السكنيس والاستاذ الخواجة والشيخ المقداد والاستاذ ابراهيم شريف والشيخ المحفوظ زادهم ايمانا بضرورة التخلص من حكم العائلة الخليفية المجرمة.

هؤلاء الابطال ليسوا جديدين على العمل السياسي، بل ان بعضهم كالاستاذ مشيمع بدأ يتردد على سجون الطغاة منذ اكثر من ربع قرن، وما يزال صامدا محتسبا، برغم مرضه واصرار الخليفيين على ترك مرض السرطان يفتك به ببطء. وبالاضافة للصمود الشخصي الذي عبر الاستاذ حسن مشيمع عنه، فقد اوضح للشعب موقفا آخر، محذرا من الانخداع بمقولة الحوار التي رددتها الابواق الخليفية بهدف واحد: اضعاف الاستعدادات الشعبية لاحياء ذكرى ثورة 14 فبراير وتوفير مادة لداعميهم في واشنطن وباريس لاسكات من يطالبهم برفع الدعم عن هذه العصابة الاجرامية.

في اجواء الثورة المتصاعدة، يتواصل الاصطفاف الشعبي لتصعيدها. وبرغم الآلام والمعاناة طوال عامين، فان الوضع اليوم يبدو افضل كثيرا للشعب، وأسوأ للعصابة الخليفية. فالمعارضة اكثر تراصا وتعاونا مما كانت عليه من قبل، وكلمتها تكاد تكون واحدة مع اختلافات هامشية في طرق الوصول لحكم الشعب المنشود. وباعلان وزيرة اعلام النظام بان الطغمة الخليفية لن تشارك في ما تزعمه من حوار، سقطت المقولة وظهرخواؤها وكذبها. واوضحت بتلك التصريحات عدم جدوى دخول الجمعيات السياسية قفص الحوار الذي يعتبر سجنا آخر للرأي ومؤامرة اخرى من قبل العصابة الخليفية ضد الثورة، ومحاولة يائسة لاظهار المشكلة وكأنها خلاف بين المواطنين انفسهم، وليس بين الشعب والعصابة الخليفية. ونهيب بالمواطنين من غير الخليفيين ان يترفعوا بانفسهم عن هذا التآمر، فالمشكلة ليست بين المواطنين بل بينهم وبين النظام الاستبدادي القمعي الاجرامي. لم تكن القضية يوما منطلقة من اختلاف بين ابناء الشعب، فهؤلاء تعايشوا قرونا من الزمن، وعملوا مجتمعين ضد الخليفيين في فترات عديدة من تاريخ البحرين. الواعون من هؤلاء المواطنين يدركون ان هناك ازمة حقيقية في الحكم وليس على الصعيد الشعبي اطلاقا. من هنا نكرر دعوتنا للاحرار من ابناء هذا الوطن تجديد العزم واللحاق بركب الثورة لنصنع معا مستقبلا حرا للبحرين، بدون وصاية من احد وبدون طائفية او قبلية او عصبية. ان مصلحة ابناء الشعب على اختلاف مشاربهم تتحقق بالوئام والعمل السياسي المشترك، والسير على خطى الاجداد الذين جسدوا من الوعي مستوى عاليا، فلم يسقطوا امام المحاولات الدنيئة للنيل من الوحدة وتمزيق اهل البلاد بما يتيح لهذه الثلة المجرمة التمادي في الظلم والاستبداد.

ثوار الكرامة يستعدون لمواجهة الخليفيين في الايام المقبلة، فالجريمة التي ارتكبتها العصابة ا لخليفية في المنامة عندما اعتدت على المشاركين في جمعة الصمود تكفي لسقوط اي نظام آخر يؤسس مواقفه على القانون. وقد جسد الاعتداء على النساء ونزع حجاب احداهن مدى ما يمكن ان يذهب اليه هؤلاء المجرمون، وكان الغريب ان لا يتم التصدي للدفاع عن تلك الفتاة وبقية النساء، فالعدوان الخليفي كان واضحا، وكان الموقف يقتضي تنفيذ مقولة السحق التي طرحها العلماء للدفاع عن العرض عندما ينتهك، في اطار الدفاع المقدس عن النفس وصد العدوان، او على اقل تقدير التصدي من موقع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر. لم يحدث ذلك لان شعب البحرين المسالم يخشى من التصعيد ويصر على سلمية الحراك. قانون السحق مبدأ اسلامي عميق، لا يستطيع احد تجاوزه، ولايمكن خنقه او الالتفاف عليه. مطلوب من النشطاء ان يستوعبوا معاني الكرامة والاباء للتصدي للتنكيل الخليفي المقيت، ووقف عدوان قوى الامن التي يديرها الاجانب ووقف البلطجة السياسية والامنية. لا شك ان ثورة البحرين مفرطة في السلمية، ولكنها في الوقت نفسه أبية صامدة تأبى الاذلال والحط من كرامة الانسان. النظام الخليفي اصبح ساقطا منذ ان اعلن الثوار شعارهم الخالد "الشعب يريد اسقاط النظام"، والمطلوب لتحقيق ذلك مواصلة درب المقاومة المدنية وحرمان الخليفيين شرعية البقاء في الحكم ما داموا يمارسون البطش والاجرام بحق الاحرار. لقد اتضح ان مواقف الثوار لا تتراجع، وعزائمهم لا تلين، وتعذيبهم انما يزيد الحراك اصرارا وتطورا واستمرارا، بينما الارهاب الخليفي اصبح مرفوضا ومهزوما في آن واحد.

يوم الثورة هذه المرة لن يكون كما سبقه من الايام. فسيجدد الاحرار فيه عهدهم على الصمود والبقاء على ذلك الخط.

ومع اصرار الشعب على التواجد في الساحة وتصعيد حضوره وحرمان الخليفيين من اية صفقة يستطيعون فيها استعادة الشرعية التي سحبها الشعب منهم. في هذه الفترة الصعبة مطلوب من ا لجميع التضافر والتعاون لتضييق الخناق على العدو الخليفي وارغامه على الاستسلام. فالثورة الشعبية السلمية قادرة على اسقاطهم، وقد اصبحت اكثر ايلاما من اعمال العنف وأطول استمرارا. واخيرا فالمطلوب استعادة مبادرة التصعيد والنهضة بصور رجل واحد: الشعب يريد اسقاط النظام". فليس المطلوب الانتظار السلبي بل تفعيل ذلك الانتظار بانتفاضة يشارك فيه الجميع بدون استثناء، فلا بد من كسر الجمود والرتابة بحماس وارادة ووضح رؤية وعمق ايمان. النظام يترنح ويكاد يسقط لولا الاحتلال السعودي والدعم الامني الامريكي، وهذه لا تمثل عوامل قوة او نصر بقدر ما تعني الضعف والهزيمة وتسليم قيادة البحرين الى السعودية.

عام جديد ومشاعر مفعمة بالأمل والنصر البقية من ص1

الى طوامير التعذيب ورفض سجن معذب حقيقي واحد. وهو الذي أقر حكم الاعدام الجائر بحق المواطن الشاب علي الطويل، بتهم جائرة ليس لها اي مصداق في الواقع.
من جانبهم، لم يتوقف ثوار البحرين يوما عند تصريحات رموز الحكم الخليفي، فلم يعد هؤلاء المجرمون الا حثالة من البلطجية و القتلة والمعذبين، خصوصا بعد ان سلموا سيادة البلاد الى المحتل السعودي، والملف الامني لاجهزة الامن البريطانية. ولذلك يواصل هؤلاء الثوار مشوارهم الطويل نحو تطهير البحرين من هؤلاء جميعا، ولن يتراجعوا عن ذلك لحظة برغم الخطط الاجرامية التي تحاك ضد شعب البحرين. ومن هذه الخطط الخبيثة ملاحقة البحرانيين في دول الخليج الاخرى. وقد جاء اختطاف جهاز الامن الاماراتي المواطن جمشير فيروز قبل اسبوعين ليضع البحرانيين امام خيار ليس له بديل: تحرير ارضهم وارجاع المبعدين والمنفيين من البحرانيين الاصليين (شيعة وسنة)، مهما كلف الامر. ولا يعرف شيء عن مصير هذا المواطن حتى الآن. وكانت الامارات قد بعثت قواتها قبل عامين مع قوات الاحتلال السعودية لقمع ثورة البحرين، ولكن هذه القوات فشلت في كسر شوكة الاحرار. كما سلمت السلطات العمانية بعض الاشخاص لجهاز التعذيب الخليفي في ما يبدو انه تطبيق للخطط الامنية التي اقرها مجلس التعاون لمنع وصول رياح التغيير الى دوله. هذه الملاحقات ستضع شعب البحرين امام خيار واحد: تحرير ارضه واستعادة سيادته على ارضه واقامة الحكم الذي يحمي المواطنين. هذا الشعب الثائر يشق طريقه بثقة بالله وبنفسه وعزيمة ابنائه وصمود رجاله ونسائه على طريق الحرية غير عابيء بمؤامرات اعداء الحرية والانسانية والديمقراطية، ورموز الظلم والاستبداد والاستعباد. لقد نفض تراب عقود من الصبر والصمت، وكسر قيود التبعية والاستعباد، واطلق العنان لثورته المباركة التي احرجت العالم وكشفت زيف الدعاوى الغربية بدعم الحرية والديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان.
مسيرات واحتجاجات يومية لا تتوقف، ومشاريع تحررية متواصلة برغم القمع والحرب الشعواء التي يمارسها الخليفيون المجرمون وداعموهم. ومتى كان التنكيل قادرا على كسر ارادة الشعوب؟ من قال ان دماء الشهداء تذهب هباء والله سبحانه وتعالى يؤكد ان الشهداء احياء عند ربهم يرزقون؟ وما دام الشهيد حيا فان روحه حاضرة في قومه، تحثهم على الصبر والصمود والاصرار، ورفض الانحناء او الخنوع امام الطغاة والمتجبرين. في بلد تتسابق نساؤه مع رجاله من اجل الحضور الميداني الفاعل، تتكسر سيوف الجبابرة وتتحطم أحلام الطامعين، وتحترق دبابات المحتلين. ويكفي شعب البحرين فخرا انه يحيي مرور عامين على ثورته المباركة بسجل واسع من الحراك اليومي الذي لم يتوقف ليلا ونهارا. ويكفيه عزة وكرامة وانتصارا انه نجح في تصدير ثورته الى المشيخات التي ساهمت في استهدافه بالسلاح والمال والعلاقات السياسية. فالرياض تعيش على مرجل من نار. فالسجون مكتظة باكثر من عشرة آلاف مواطن، وعائلات هؤلاء تخرج يوميا في الشوارع مطالبة بالافراج عنهم. والحراك السياسي في المنطقة الشرقية لم يتوقف بعد ان سالت دماء شهدائها رخيصة في مضمار الحرية. والامارات تعاني هي الاخرى من توتر داخلي يتفاقم بعد اعتقال العشرات من المواطنين واستهداف الكثير من المقيمين. وللمرة الاولى في تاريخ الامارات تتبلور حركة معارضة تنمو تدريجيا وتقدم السجناء والمنفيين ومن سحبت جنسياتهم بدون مسوغات قانونية. اما سلطنة عمان التي بدأت تستهدف اللاجئين البحرانيين فقد ارتكبت خطأ كبيرا بهذه السياسة خصوصا انها تعاني من معارضة داخلية متفاقمة، وليس من مصلحتها التنكر لحقوق من يلجأ اليها هربا من الظلم والاستبداد. هذه السياسات القمعية التي تمارسها مشيخات الخليج اصبح لها اثر ايجابي مهم، يتمثل في ضرب المشروع الطائفي الذي تبنته السلطات السعودية والخليفية. فقد بدأ مواطنو هذه البلدان يشعرون بخطر سياسات هذه العائلات الحاكمة، وانهم جميعا مستهدفون بتلك السياسات، وان عليهم التقارب والتلاحم والتضامن، وافشال مشروع التشطير الطائفي الذي اصبح سلاحا لحماية الحكام الطغاة. وفيما يستعد ثوار البحرين لاحياء ذكرى ثورتهم المباركة فان الامل يحدوهم بان يكون هذا العام فرصة لحسم الموقف لصالح الشعوب الخليجية وانهاء حقبة الهيمنة القبلية على انظمة الحكم. هذه الشعوب تعلم ان الملفات الامنية والسياسية تدار من قبل التحالف الانجلو – امريكي بشكل مباشر خصوصا بعد قيام ثورات الربيع العربي، لمنعها من الوصول الى منابع النفط الخليجية. وقد ادرك شعب البحرين هذه الحقيقة منذ فترة وانتفض ثائرا، وما يزال يقدم التضحيات، بينما يرزح قادته في طوامير التعذيب الخليفية، وهم صابرون محتسبون واثقون بالنصر، برغم تثبيت احكام السجن المؤبد بحق اغلبهم. ستجدد ثورة البحرين في ذكراها الثانية، وما دامت قلوب الامهات الثاكلات تدعو لها بالنصر، فسيكون النصر حليفها بعون الله. انها ثورة لاتتأثر بالقمع والقتل والتعذيب او احكام السجن القاسية او اساليب الالتفاف والتضليل كدعوات الحوار الجوفاء. وبعد ان ضاقت الآفاق بظلم الطغاة لم يعد امام شعب البحرين وثورته الا النور الذي بدأت اشعته الاولى تظهر من وراء السحب الكثيفة التي حان وقت زوالها.

القرصان

كانْ ياما كانْ
في جزيرة الفردوس
أرضُ الخلودِ والجُمانْ
كانَ شعبٌ
يحيا بعزةٍ وأمانْ
يزرعُ نخلاً
وعشباً ورمانْ
ويحرُثُ أرضهُ
يسقيها عرقاً وإيمانْ
فتهتزُ وتربُو
فتزهرُ ريحانْ
كانت أرضاً
يصدحُ فيها البُلبُلْ
وتسمىْ أرضَ الغُدرانْ
فيها روحانِ يلتقيان
مزارعٌ وأغصانْ
وبحرٌ وربانْ
يُمخر في عُبابها
حراً يعانقُ اللؤلؤَ
والمرجانْ
بلا حدودَ ولا زمانْ
يسابقُ النورسْ
ويبحثُ عن الحورِ
الحسانْ
فيها بحران لا يبغيانْ
حتى داهمها قُرصانْ
شيطانٌ لقيطٌ
أرعنٌ جبانْ
مجهولَ الهويةِ والأبوانْ
مصحوباً بوحوش
وغربان
فستصرخت الأرضُ
وقالت
رحماك
ايارب الإنسِ
رحماك
ايارب الجان
فلتمسخ هذا القرصانْ
فلقد مزق كل جنان
ولقد عاث بارضي هوان
لم يبق للدين كيان
حارب أبناء القرآن
ايارب الإنسِ ويارب
الجانْ
هاقد عادت الأوثانْ